أ.حليلو نبيل

أ.عريف عبد الرزاق

جامعة ورقلة

البحث العلمي في علم الاجتماع (توصيف الواقع واستراتيجيات المواجهة)

المداخلة:

إن البحث العلمي مجموعة خطوات وإجراءات منهجية يستوجب على الباحث الالتزام بها من بداية بحثه، أي من مرحلة الإحساس بالمشكلة إلى صياغتها، إلى ما بعدها من مراحل، وبدون هذه المراحل يصبح الباحث دون هوية بحثية، تماما كنازل النهر أو البحر بزورق دون مجاذيف، وعليه فالخطوات المنهجية تعتبر مرشدا وموجها للبحث.

إن أولى مراحل العملية البحثية هي مرحلة الإحساس في المشكلة وهي مرحلة مهمة وخطيرة في نفس الوقت، مهمة لكونها تمهد للباحث المراحل المنهجية القادمة أي مرحلة صياغة الإشكالية وما ينطوي تحتها من تساؤلات وفرضيات، أما كونها خطيرة فلأن الطالب/ الباحث إذ لم يقدر هذه المرحلة فإنه لا محالة سيواجه مشكلات في الخطوات القادمة.

بعد الإحساس بالمشكلة تأتي مرحلة ترجمة هذا الإحساس إلى جملة من التساؤلات يتخذها الباحث منطلقا نحو اكتشاف مسير مجموعة من الموافق الغامضة التي تحتاج إلى حلّ، ويتأتى ذلك عن طريق البحث والتقصي، وهذا يعني بالضرورة أن جملة التساؤلات التي يصوغها الباحث يجب أن تعبر عن موقف غامض أو إشكال حقيقي، لا أن تكون تساؤلات ساذجة أو بديهية إجابات معطاة واضحة لا تحتاج إلى أدنى جهد، فتنافى بذلك شكل ومضمون الإشكالية في حد ذاتها التي يفترض أنها صيغت وأعدت لتقدم موقفا إشكاليا يبحث عن حلّ ذ، وهذا المطب المنهجي هو ما يقع فيه أغلبية الطلبة.

إن تركيزنا على الإحساس بالمشكلة وصياغة الإشكالية كان نابعا من أهميتها في تحديد معالم البحث، فإجادة صياغة هذه المرحلة يسهل اشتقاق الأبعاد والمؤشرات التي تتشكل منها محاور الاستبيان أو المقابلة فيما يعد كأداتين مهمتين يستخدمها الباحث في جمع معلوماته، كما يسمح التحكم في هذه المرحلة بوضع تصور عام للدراسة في شقها النظري أي ما تتضمنه من فصول ومباحث، إضافة إلى تحديد المنهج والعينة التي سنعتمد عليها في تطبيق الأداة المتبناة في الجانب الميداني للدراسة.

إن كل ما تقدم ذكره يدلل على أهمية هذه المرحلة، وهو ما يفترض الالتزام به من طرف الطالب، لكن عند استقراء المذكرات المنجزة أو التي في طريقها إلى الإنجاز خلال هذا السداسي الأول من الموسم الحالي نعثر على مفارقة وتناقض صارخ، إذ لا علاقة بين ما تطرقنا إليه (ما يجب أن يكون) وما هو موجود فعلا، وهو ما شكل إشكالية تحتاج إلى وقفة تشخص هذا الواقع، لأن انتفاء وقفة مثل هذه تشخص وتقيم وتقف عند الأخطاء من أجل التصحيح من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى تكريس الرداءة وتوريث الأخطاء، من أجل ذلك تأتي هذه المداخلة لتشخيص حالة الممارسة البحثية على مستوى الليسانس، وذلك عبر استقصاء مجموعة من النقاط نوردها تباعا:

أولا: تشخيص الواقع

1- اختيار مشروع البحث في الوقت الضائع:

من خلال متابعتنا لعملية الإشراف على مدار سنوات عديدة لاحظنا أن اختيار مشاريع الأبحاث يكون في أغلب الأحيان في نهاية السداسي الأول من سنة التخرج، فإذا سلمنا بأن الطالب اختار موضوعه عند هذا التاريخ، فكم سيبقى له من الوقت لإكمال العملية البحثية برمتها؟ أما إذا التزم بنهج بحثي صارم يحترم الانطلاق من مرحلة القراءات فذلك شأن آخر، لأن الحيز الزمني للممارسة البحثية سينكمش إلى حدود دنيا.

2- مرحلة البحث دون زاد:

تطرقنا في وقت سابق إلى أهمية الإحساس بالمشكلة، ولهذه الخطوة علاقة وطيدة بمرحلة الاطلاع والقراءة أي الاطلاع على التراث النظري حول المشكلة المدروسة، ومناقشتها مع الأساتذة والباحثين، لأن هذه العملية تعتبر منعرج البحث، فكلما تعددت الاستشارات والقراءات ازداد حجم المعلومات حول المشكلة أو الموضوع المراد دراسته، ما يجعل الطالب مؤهلا لبلورة هذا الإحساس إلى تساؤل.

ولأهمية هذه المرحلة فإن تقاليد الجامعات العريقة تحث الطلبة على القراءات أولا، فقبل مباشرة عملية البحث يُسأل الطالب كم كتابا قرأت حول مشكلة بحثك، فإن وُجد أن معلوماته هشة يُطلب منه إعادة القراءة، وتستمر العملية حتى الوصول إلى درجة لاطمئنان، ليكلف بعدها بصياغة المشكلة، لكن ما نلاحظه بين الطلبة أنهم بمجرد اختيار الموضوع المزعوم يتجهون مباشرة إلى صياغة كالية دون قراءات، دون استشارات... وهذا سيفقدهم جزءا كبيرا من الإحساس بالمشكلة، وهم في ذلك شبيهين بشخص لا يحمل رخصة سياقة ولا يحسن السياقة ويقدم على السياقة في شارع مكتظ بالسيارات والمارة.

إن هذا الوضع يجعل الطالب يجهل تماما من أين سيبدأ وإلى أين سينتهي، فيمارس عملية الانتقال الجوفاء بين مراحل العملية لبحثية، وهو ما ينعكس على مجريات البحث لاحقا.

3- الإدارة طرف في المشكل:

بالإضافة إلى ما تقدم عن سوء تقدير الطالب، نجد أن الإدارة لها يدٌ في الموضوع، كيف لا ونحن نجد اللجنة العلمية تعقد اجتماعها للفصل في المواضيع البحثية في شهر ديسمبر، ولنتصور أن موضوعا معينا أشر عليه بملاحظة التعديل أو الرفض، معنى ذلك أن الطالب سيعود إلى نقطة الصفر، والوقت طبعا لا يسمح لأنه سيكون في شهر جانفي بما فيه من التزامات (امتحانات...) وهذا سيشكل ضغطا رهيبا على الطالب يجعله يفكر كيف يتخلص من الموضوع بأي شكل.

وتتموقع الإدارة طرفا مكرسا لهذا الوضع من جهة ثانية عندما لا تراعي اهتمامات وتخصصات الأساتذة عند توزيعها لمواضيع الإشراف، على الرغم من أهمية العملية، إذ في حالة عدم موافقة الموضوع المشرف عنه لمجال تخصص الأستاذ ومجال اهتماماته البحثية سيصبح هذا الأخير متفرجا على أداء الطالب، خاصة ما تعلق منه بالجانب النظري، وسيكتفي في هذه الحال بالتوجهات والملاحظات المنهجية فقط، بمعنى أنه لا يساهم في إثراء الطرح الإشكالي، وهذا سينسحب ويؤثر على بناء محاور الاستبيان أو المقابلة.

كما تأخذ المكتبة الجامعية قسطها كعائق كذلك، وذلك عندما تفتح أبوابها متأخرة جدا فتحرم الطالب مرحلة القراءات، كما أن غياب نظام المناوبة بها يؤثر بدوره على استغلال محتوياتها الاستغلال الأمثل، إذ أن فترات الراحة والفراغ بالنسبة للطلبة (الفترات المسائية أو فترات الغذاء) توافق إغلاق المكتبة.

4- استهلاك الوقت في الجانب النظري على حساب الجانب الميداني

يفترض أن ينطلق الباحث من مجموعة تساؤلات وفرضيات يحاول إيجاد حلول وإجابات لها، ولذلك جاءت الدراسة لتشبع هذه الحاجة، وذلك بعد أن يكون قد استوفى الدراسة النظرية حقها لتشكل هذه الأخيرة محكا وخلفية.

على هذا تعتبر الدراسة الميدانية لب العملية البحثية التي انطلق العمل من أجلها بالأساس، زيادة على كونها تحقق غرض التدريب، والتطبيق لما تم تحصيله على مدار السنوات السابقة، لكن ما تم إنجازه من مذكرات - التي تم الاطلاع عليه – يكاد يشترك في تلك الهوة السحيقة بين الشقين النظري والميداني، حيث نجد الطالب يشتغل على مدار الموسم على الجانب النظري الفترة تزيد عن الستة أشهر، حتى إذا تبقى أسابيع قليلة على إيداع المذكرة يبدأ يفكر في النزول إلى الميدان، ولنا أن نتصور في هذه الحال كيف سيتمكن من اختيار العينة، وأداة الدراسة وعلى أية شاكلة سيكونان، هذا دون السؤال عن الدراسة الاستطلاعية وتحليل البيانات وتفسيرها هاته الأخيرة التي على ضوئها يتم الوصول إلى استنتاجات الدراسة، فهل المدة المذكورة تكفي لكل هذا ؟

إن الملاحظ أن العملية الميدانية تبدو كعملية تلفيق بكل ما للكلمة من معنى، فتحولت إلى مرحلة يجب أن تذكر وفقط، وفيما تبدو مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها ما هي إلا قراءة وإعادة ما ذكر في الجداول لا أكثر، وهي عملية بسيطة يمكن لأي كان القيام بها.

5- غياب روح التعاون البحثي في المجتمع:

علاوة على كل ما ذكر من عوائق تجعل عملية اكتمال العمل البحثي، وخروجه في شكله الصحيح غير ممكنة، بل ومنقوصة إلى د التشويه، يقف المحيط العام الذي يشكل ميدان إجراء الدراسة كعاضد لباقي العوائق، وذلك عبر عدم تعاون المؤسسات مع الطالب/ حث، ففي كثير من الأحيان توصد الأبواب في وجهه، وإن حدث وحالفه الحظ في التعاون معه فإن أداته البحثية تترك لتملأ ويتم استرجاعها في وقت لاحق، ليحرم بذلك من التفاعل مع أداته ودعمها بملاحظاته عن المبحوثين، وعن إطار حياتهم أو عملهم، مع ما لهذه الملاحظات من أهمية في عمليات التفسير البحثي بالخصوص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد غياب الثقافة التعاونية وتقدير البحث العلمي بحد ذاته، أين لاحظنا في كثير من الأحيان الاستهتار في التعامل مع الأداة البحثية، وبالأخص الاستبيان، ونعتقد أن رد ذلك أن الطالب يترك الأداة للمبحوث على أمل استردادها في وقت لاحق.

إن هذه العوامل مجتمعة هي التي أفضت إلى هذا الواقع وقدمت لنا بحثا مشوها لا يرقى إلى ما هو متعارف عليه، بالأخص في شقه الميداني الذي سلمنا بأنه محك العملية البحثية.

ثانيا: استراتيجيات المواجهة

بعد تشخيصنا –وللأسف- للواقع المزري الذي آل إليه البحث العلمي المتجسد في صورة مذكرات الليسانس، سنحاول في الشق الثاني من هذا المقال أن نضع جملة من الاستراتيجيات بناء على التحديات التي تواجه البحث، وهذا من أجل التخفيف حتى لا نقول القضاء على هذه المشكلات.

1- إتاحة الوقت المناسب لاختيار مشاريع البحث:

كما رأينا فإن بناء المشروع البحثي للطالب يأتي في وقت غير مناسب تماما، وعليه ينبغي أن نعوّد الطالب على البدء في الوقت المناسب، وذلك عن طريق تحسيسه بأهمية هذه المرحلة في سنوات ما قبل التخرج، لاسيما السنة التي تسبقه مباشرة، فيدخل عليه الموسم الجامعي المقبل وبين يديه موضوع يباشر البحث فيه، ويتجنب بذلك إضاعة وهدر المزيد من الوقت.

2- توجيه الطالب إلى القراءة والاطلاع قبل بلورة الإشكالية:

إن ما تم ملاحظته خلال مسيرتنا الإشرافية ومتابعة مذكرات التخرج أن الطلبة المقبلون على إنجاز المذكرات يصوغون إشكالياتهم دون أي خلفية نظرية عن الموضوع، وهذا في حد ذاته يعتبر عائقا من عوائق البحث، ولذلك وجب توجيه الطلبة وتحسيسهم بأهمية مرحلة القراءة والاطلاع، أو ما يسمى بمرحلة: ماذا تعرف عن الموضوع؟ بكون أن المعلومات التي يتم جمعها عن طريق القراءات المتنوعة هي التي تشكل الإطار العام للموضوع، فكلما كانت القراءات عديدة ومتنوعة كلما سهلت وبسطت عملية صياغة الإشكالية والعكس صحيح.

3- ترشيد الإدارة الجامعية والمحيط الجامعي:

ذكرنا آنفا أن إدارة القسم تعد طرفا مساهما في هشاشة العمل البحثي خاصة ما تعلق بالضبط المتأخر لمشاريع البحث (الانعقاد المتأخر لاجتماعات اللجنة العلمية)، وبالتالي يجب على الإدارة أن تكون أداة فاعلة في عملية البحث، وذلك بتطبيق الصرامة في تحديد رزنامة مشاريع البحث، وإلزام الطلبة المقبلين على التخرج بصياغة مشاريع أبحاثهم في نهاية السداسي الرابع، حتى يتسنى لهم الاستفادة من فترة العطلة الصيفية بالبحث والتقصي.

ويستوجب على الإدارة كذلك أن تراعي تخصص الأستاذ المشرف وميولاته نحو موضوعات دون غيرها، لأن ذلك يعتبر ة حافز ومشجع للمسيرة العملية البحثية، ويصبح بذلك المشرف – بدل أن يكون متفرجا وموجها للملاحظات المنهجية فقط – عنصرا فاعلا ومشاركا في المشروع البحثي للطالب، فيقدم بذلك إضافات خاصة ما يتعلق بالشق النظري من البحث.

وعلى المكتبة الجامعية أن تحذو حذو إدارة القسم في الصرامة واحترام الوقت، بحيث تكون على أهبة الاستعداد لاستقبال الطلبة في بداية الموسم الجامعي (سبتمبر/ أكتوبر) كما تقوم بتخصيص أجنحة خاصة بالإعارة والمطالعة للطلبة المقبلين على التخرج لتسهيل عملية بحثهم، لأنه غالبا ما توجه أصابع الاتهام نحو المكتبة من طرف الطلبة عندما يتعلق الأمر بإيداع مشاريع الأبحاث.

4- تجنب التركيز على الجانب النظري على حساب الجانب الميداني:

إن المتتبع للمذكرات الجامعية يجدها تكاد تخلو من الجانب الميداني، وهذا ليس لكونه غير موجود فعلا، إنما لأنه حاضر غائب، غير مطابق للمواصفات العلمية، فنجده موضوع فقط لسد الفراغ واستكمال شكليات المراحل لا غير.

وعليه يتعين على المشرف بالخصوص أن يدفع الطالب إلى الموازنة بين الشقين النظري والميداني، وعدم تضخيم النظري على حساب الميداني، كل ذلك مع مراعاة عامل الوقت، بمعنى أن لا يترك حصة الأسد للجانب النظري، ويبقي فتات الوقت للجانب الميداني مع كونه الأهم، لأن إعطاء الجانب الميداني حقه يشكل فرصة مناسبة لإبراز بصمات الطالب التي لا بد منها في البحث.

إن مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها تحتاج الكثير من الوقت وذلك قياسا إلى محوريتها وأهميتها في البحث، وكذا احتوائها على جهد تركيبي يجمع الشق النظري بالميداني، حيث يقوم الطالب فيها بعملية الربط مما يسمح بتشكيل استنتاجات تتماشى وسؤال الانطلاق.

كما أن ترك هامش من الوقت قبل موعد إيداع المذكرات يعتبر فرصة سانحة لمراجعة البحث في عمومه، وخاصة مدى تناسق أجزاء البحث مع بعضها، ومن شأن ذلك أن يقلل من الهفوات والأخطاء التي قد ترتكب، فمثل هذه المساحة الوقتية تجعل نسبة احتمال الوقوع في الخطأ ضئيلة.

5- عمل الجامعة على تحسين علاقتها بالمحيط الخارجي

إن عدم التجاوب والتعاون الذي يبديه المحيط الخارجي للجامعة مع الطلبة المقبلين على التخرج يعدّ تحديا للعملية البحثية، فإغلاق الأبواب أو التجاوب الفاتر من طرف المؤسسات التي تشكل مجال الدراسة من شأنه تضييق الخناق على الطالب خاصة وهو مدى، هذا ويصطدم الطالب أيضا بإشكالية عدم تجاوب الأفراد في المجتمع بفعل استهتارهم (عدم جديتهم) أثناء ملئهم الاستمارات، لذلك وجب وضع استراتيجية تجابه وتتجاوز هذا التحدي.

قد يبدو الطالب أحيانا غير ملمّ أو غير متحكم في المهارات البحثية الميدانية، كما قد يترك سابقه أثرا سيئا وصورة سلبية من خلال تصرفات غير علمية كإهدار وثيقة مهمة ندمت له، أو عدم احترام الوقت... لكن هذا لا يعني تحميل الطالب مسؤولية الإخفاق وحده، لأن التحدي يتطلب تحرك الإدارة الجامعية، بفتح أبوابها على محيطها، وعدم الانغلاق على ذاتها، وذلك عن طريق إشراك المؤسسات في الحياة الجامعية، عبر توجيه الدعوى لها كلما سنحت السانحة، مثل الملتقيات ذات العلاقة، أو مناسبات افتتاح واختتام الموسم الجامعي...

على الرغم من أن النظام الجديد للجامعة يحث على إشراك المؤسسات الخارجية التي لها علاقة بالتخصص المفتوح، لكن على أرض الواقع هذا الإشراك لا يزال بعيد المنال، وهو ما يتطلب تجسيد هذه الفكرة ميدانيا لأنها تمثل عاملا مهما من عوامل نجا البحث العلمي.

إنه وإذا كان الشق المتعلق بالمؤسسات يمكن التعامل معه على اعتبار أن هذه الأخيرة ذات وجود محدد بصفة رسمية مما يسهل التعامل معها، فإن الإشكال يطرح نفسه بقوة على مستوى الأفراد ومدى قابليتهم للتعاون البحثي !

في هذا الإطار نعتقد أن سبل المواجهة تتكون من سبيلين، السبيل الأول الطالب في حد ذاته من خلال التزامه بأقصى درجات الجدية والروح العلمية في التعامل مع المبحوث من خلال إبرازه أهمية العملية البحثية وصرامتها.

فلا يدع مثلا الاستمارة وينصرف، ليسترجعها في وقت لاحق لأن ذلك من شأنه أن يخف بمصداقية ملء البيانات، وعليه يتعين على الطالب تخصيص وقت لمرافقة المبحوث أثناء ملئه الاستمارة، فذلك من شأنه أن يدفع المبحوث للتعامل مع الباحث ومادته البحثية.

أما السبيل الثاني: .امت التجارب البحثية تثبت بأن المبحوثين لا يتجاوبون مع الباحثين في كثير من المناسبات بعدم تفاعلهم أثناء ملء الاستبيانات، أو عدم إرجاعها أصلا، لكون السواد الأعظم من الطلبة يعتمد على أداة الاستبيان، فإن من واجب المشرفين تنبيه الطلبة إلى استخدام أداة المقابلة – طبعا في إطار طبيعة الموضوع المدروس – وهي أداة لا تقل أهمية فمن شانها الحصول وجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات بصورة أدق وأكثر تفصيلا.

خاتمة

يقر عدد غير قليل من الباحثين الغربيين بعجز علم الاجتماع عن مواكبة التغيرات المتسارعة التي تشهدها مجتمعاتهم، من منطلق فشل أطره في معالجة المشاكل اليومية وإيجاد تفسيرات وحلول للمشاكل التي يعيشها المجتمع الغربي، وإذا كان هذا هو حال المجتمعات الغربية وحال علمائها، فما عسانا نقول نحن؟

وإذا أقروا هم بعجز علم الاجتماع عندهم، وعبروا عن ذلك بعبارة عطب، فأي مصطلح نختار لتوصيف حالنا ووضعنا؟! في ظل حدوث شرخ واضح في الممارسة البحثية لعلم الاجتماع والتي بلغت درجة التشويه.

إنه وبعد تشخيصنا لهذا الوضع وإقرارنا بوجود حالة مرضية على مستوى البحث العلمي المتعلق بالمذكرات الجامعية، وجب علينا البحث عن حلول عاجلة وناجعة، وذلك عبر مراجعة أنفسنا والوقوف عند أخطائنا بكل جرأة، وتلافي سياسة التلفيق وإخفاء الحقائق والتهرب من كشف النقائص وتبني سياسة التقييم المستمر من أجل مجاوزة العقبات والأزمات